

## إعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم

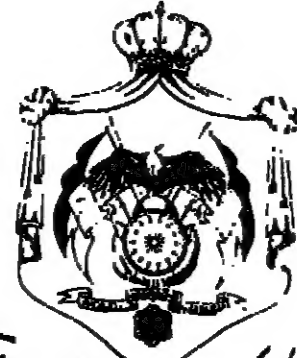
الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين المعظم الى عاصمة ملكه السعيد من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الثلاثاء الواقع في ٢٦/٤/١٩٩٤ م

٢٨-٤-١٩٩٤ م

رئيس الوزراء  
الدكتور عبد السلام الجالي

كل من اطلع



الجلالة الهاشمية  
للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٢١ ذو القعدة سنة ١٤١٤ هـ . الموافق ٢ ايار سنة ١٩٩٤ م . العدد ٣٩٦٥

## الفرس

## الصفحة

- نظام رقم ١٥ لسنة ١٩٩٤ نظام تشكيل محكمة صلح في الازرق بمحافظة الزرقاء  
البروتوكول رقم ١ - الملحق باتفاق التبادل التجاري بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية  
وحكومة جمهورية مصر العربية  
قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين  
امر دفاع مدني رقم (١) لسنة ١٩٩٤  
امر دفاع مدني رقم (٢) لسنة ١٩٩٤
- ٨٧٠  
٨٧١  
٨٧٣  
٨٧٧  
٨٧٨

مديرية المطابع العسكرية

نَحْسُ الْحَسَنِ بْنِ طَهْرٍ نَائِبِ مَهْرَةِ الْمَلِكِ الْمُعْظَمِ

بمقتضى المادة - ٣١ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٤/٤/٩م  
ناظر بوضع النظام الآتى :-

نظام رقم - ١٥ - لسنة ١٩٩٤  
نظام تشكيل محكمة صلح في الأزرق / بمحافظة الزرقاء  
صادر بالاستناد للأدلتين ٢ و ٢٣ من قانون  
تشكيل المحاكم النظامية رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام تشكيل محكمة صلح في الازرق - بمحافظة الزرقاء لسنة ١٩٩٤ م ) ،  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تشكل محكمة صلح في الأزرق ويكون مكان انعقادها في بلدة الأزرق .

المادة ٣ - تكون دائرة اختصاص محكمة صلح الأزرق بلدة الأزرق الشمالي والأزرق الجنوبي وعين البيضاء وام السليل والعمري - وفق ما هو مبين في الفقرة ١/١ من الجدول رقم ١ الملحق بنظام التقسيمات الادارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٥ وما يطرأ عليهم من تعديلات .

المادة ٤ - يلغى أى نص فى أى نظام آخر يتعارض مع احكام هذا النظام .

• 1998-8-9

## الحسن بن طلال

رئيس الوزراء وزير الخارجية والديار الدكتور عبدالسلام الجالي	رئيس الوزراء الدكتور مهن أبو نوار	رئيس الوزراء الدكتور مهن أبو نوار	رئيس الوزراء الدكتور مهن أبو نوار
وزير المعدل طاهر حكمت	وزير الدولة للاسلام ووزير الدولة للشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني	وزير الطاقة والثروة المعدنية وليد عصفور	وزير الشباب الدكتور عبدالله شويحات
وزير المياه والري الدكتور هشام الخطيب	وزير التخطيط الدكتور زياد فريز	وزير الزراعة وزير التكوين بالوكالة الدكتور محمد مهدي الفرحان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الدكتور محمد مهدي الفرحان
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي	وزير الداخلية سليمه حماد	وزير المالية سامي قسوه	وزير البريد والاتصالات الدكتور طارق السعيدات
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد الصقور	وزير المعمل خالد الفزاري	وزير دولة للشؤون الخارجية طلال سلطان الحسن	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد العمري
وزير الصحة الدكتور عبدالرحيم ملص	وزير القانونية والبرلمانية الدكتور خالد الزعبي	وزير دولة للشؤون الخارجية طلال سلطان الحسن	وزير التربية والتعليم الدكتور خالد العمري
وزير السياحة والاثار الدكتور محمد فاضل الملقان	وزير النقل احيى الهلوسة	وزير دولة الدكتور فواز أبو المغم	وزير الغابات الدكتور أمين محمود
وزيرة الصناعة والتجارة الدكتورة ريماء خلفا	وزير دولة عادل الرشيد	وزير دولة عادل الرشيد	وزير الاشغال العامة والاسكان الدكتور عبدالرزاق اليسور

هذه من اجل

\* ترر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩-٤-١٩٩٤م بناء على توصية لجنة التنمية الصادرة عن جلستها المنعقدة بتاريخ ١٧-٤-١٩٩٤ الموائمة على البروتوكول التجاري رقم ١-أ والموقع من اللجنة الأردنية المصرية بصيغته التالية :

**البروتوكول رقم ١٠ -**

**الملحق باتفاق التبادل التجاري بين**

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية

1992/8/6 مصر العربية الموقع في

في ظل التوجيهات والمبادئ التي أرسى قواعدها جلالة الملك الحسين ، وسيادة الرئيس محمد حسني مبارك ، وانطلاقاً من العلاقات الأخوية والروابط القوية بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية ومملاً بالتقاليد النبيلة التجارية بين حكومتنا للبلدين الموقعين في 1992/9/6

تقد اجتمعت اللجنة التجارية الأردنية المصرية المشتركة في عمان خلال الفترة من 1994/2/24 – 23

حيث طُلبت على محضر اجتماع اللجنة التحضيرية للمقعدتين في عمان خلال الفترة من 1994/2/22 – 21

وكذلك استعرضت وأهم ومستقبل العلاقات التجارية بين البلدين الشقيقين واتفقت على ما يلي :

## المادة الاولى

١ - يعنى كل من الطرفين الطرف الآخر من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الملحقة ذات الاثر المباشر (عدا الضرائب والرسوم الداخلية وضريبة المبيعات) ومن القيود غير الجمركية المنتجات ذات المنشأ المصري او الاردني المدرجة بالقائمتين - ١، ب - ٢، ب - ٣ المحتقين بهذا البروتوكول .

وتحدد القائمة - ١ - صادرة لجمهورية مصر العربية الى المملكة الاردنية الهاشمية .

وتحدد القائمة - ٢ - صادرة للمملكة الاردنية الهاشمية الى الجمهورية مصر العربية .

٢ - تعتبر القائمتان - ا ، ب - جزءاً لا يتجزأ من هذا البروتوكول .

## المادة الثانية

تخضع السلع غير المدرجة بالقيمتين - ا، ب - للمحققين بهذا البروتوكول لكافة الرسوم والضرائب الجمركية والرسوم الملحقة بها ايا كانت صور التبادل التجاري ووفقا للتشريعات السارية في البلدين .

## المادة الثالثة

يستمر نشاط المركز التجاري المصري في الأردن ، والمركز التجاري الاردني في مصر وفقا للاسس الآتية :

- 1- تخصيص لكل مركز حصة قدرها سبعة ملايين دولار امريكي لاستيراد سلع ذات منشأ وطني .
- 2- سيسمح لكل مركز باستيراد الحصة المخصصة له وفقا للتشريعات والقواعد والنظم السارية في كل من البلدين ووفقا لهذا البروتوكول .
- 3- يسمح كل من الطرفين بتحويل قيمة المنتجات المباعة من كل من المركزين التجاريين لدى ايداعهما بالبنوك المعنية ، كما يسمح كل طرف بتحويل صافي ارباح المركز التجاري القائم ببلده بالمعاملات المتبادلة للتحويل .

1. 1990-1991	100.00
2. 1991-1992	100.00
3. 1992-1993	100.00
4. 1993-1994	100.00
5. 1994-1995	100.00
6. 1995-1996	100.00
7. 1996-1997	100.00
8. 1997-1998	100.00
9. 1998-1999	100.00
10. 1999-2000	100.00
11. 2000-2001	100.00
12. 2001-2002	100.00
13. 2002-2003	100.00
14. 2003-2004	100.00
15. 2004-2005	100.00
16. 2005-2006	100.00
17. 2006-2007	100.00
18. 2007-2008	100.00
19. 2008-2009	100.00
20. 2009-2010	100.00
21. 2010-2011	100.00
22. 2011-2012	100.00
23. 2012-2013	100.00
24. 2013-2014	100.00
25. 2014-2015	100.00
26. 2015-2016	100.00
27. 2016-2017	100.00
28. 2017-2018	100.00
29. 2018-2019	100.00
30. 2019-2020	100.00
31. 2020-2021	100.00
32. 2021-2022	100.00
33. 2022-2023	100.00
34. 2023-2024	100.00
35. 2024-2025	100.00
36. 2025-2026	100.00
37. 2026-2027	100.00
38. 2027-2028	100.00
39. 2028-2029	100.00
40. 2029-2030	100.00
41. 2030-2031	100.00
42. 2031-2032	100.00
43. 2032-2033	100.00
44. 2033-2034	100.00
45. 2034-2035	100.00
46. 2035-2036	100.00
47. 2036-2037	100.00
48. 2037-2038	100.00
49. 2038-2039	100.00
50. 2039-2040	100.00
51. 2040-2041	100.00
52. 2041-2042	100.00
53. 2042-2043	100.00
54. 2043-2044	100.00
55. 2044-2045	100.00
56. 2045-2046	100.00
57. 2046-2047	100.00
58. 2047-2048	100.00
59. 2048-2049	100.00
60. 2049-2050	100.00
61. 2050-2051	100.00
62. 2051-2052	100.00
63. 2052-2053	100.00
64. 2053-2054	100.00
65. 2054-2055	100.00
66. 2055-2056	100.00
67. 2056-2057	100.00
68. 2057-2058	100.00
69. 2058-2059	100.00
70. 2059-2060	100.00
71. 2060-2061	100.00
72. 2061-2062	100.00
73. 2062-2063	100.00
74. 2063-2064	100.00
75. 2064-2065	100.00
76. 2065-2066	100.00
77. 2066-2067	100.00
78. 2067-2068	100.00
79. 2068-2069	100.00
80. 2069-2070	100.00
81. 2070-2071	100.00
82. 2071-2072	100.00
83. 2072-2073	100.00
84. 2073-2074	100.00
85. 2074-2075	100.00
86. 2075-2076	100.00
87. 2076-2077	100.00
88. 2077-2078	100.00
89. 2078-2079	100.00
90. 2079-2080	100.00
91. 2080-2081	100.00
92. 2081-2082	100.00
93. 2082-2083	100.00
94. 2083-2084	100.00
95. 2084-2085	100.00
96. 2085-2086	100.00
97. 2086-2087	100.00
98. 2087-2088	100.00
99. 2088-2089	100.00
100. 2089-2090	100.00
101. 2090-2091	100.00
102. 2091-2092	100.00
103. 2092-2093	100.00
104. 2093-2094	100.00
105. 2094-2095	100.00
106. 2095-2096	100.00
107. 2096-2097	100.00
108. 2097-2098	



## المادة الرابعة

يصبح هذا البروتوكول ساري المفعول لمدة سنة من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه ويجدد تلقائياً ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الاخر كتابة برغبته في انتهاء العمل به قبل ثلاثة اشهر على الاقل من انقضاء اجله .

واشهاداً على ما تقدم قام الموقعان ادناه بالتوقيع على هذا البروتوكول بعد تبادل وثائق التوثيق الرسمية .

وقع هذا البروتوكول في مدينة عمان بتاريخ ١٢ رمضان من سنة ١٤١٤ هجرية الموافق ٢٢-٢-١٩٩٤ ميلادية من نسختين أصليتين باللغة العربية .

عن حكومة جمهورية مصر العربية  
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية  
محمود محمد محمود

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
وزير الصناعة والتجارة  
الدكتورة ريماء خلف الهندي

## القائمة - ١ -

الصادرات من السلع المصرية الى الاردن والمغفأة  
من الرسوم الجمركية

اسم السلعة بند التعريف ( H.S )

المولاس - ديس السكر -	17.03
كانتش اب حار	2103.20
نترات الامونيا	2834.29
البطاريات الجافة	85.06
امراس وحبال من صلب مجدولة	73.12
جلوكوز	17.02
مرق الدجاج	2104.10
مضخات المياه	84.13
جلسرين طبي	15.20
طوب حراري	69.02
نشا	11.08

## قائمة رقم - ب -

الصادرات من السلع الأردنية الى مصر والمغفأة  
من الرسوم الجمركية

اسم السلعة بند التعريف ( H.S )

كواشف طبية	30.06
كلوريد البوتاسيوم	28.27
ادوية بشرية	30.03 , 30.04
ادوية بيطرية	30.03 , 30.04
خلاطات اسمنتية	84.74
صوف صخري ( الياف صخرية )	68.06
أقمشة غير منسوجة	56.03
للوريد الانليوم	28.26
معجون طماطم	20.02
مبوات لاقل من ٢٥ كغم	
سفنات شمسية	84.19

قرارات صادرة عن الديوان  
الخاص بتفسير القوانين  
قرار رقم - ١ - لسنة ١٩٩٤  
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته رقم ٨٣٧-١-٨٥٨ تاريخ ٧-٧-١٩٩٣ من اجل تفسير احكام الفقرتين سب و - ج - ٢/ من المادة ٢٢ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وبيان ما اذا كانت وظيفة حارس التي يعين فيها المتقاعد العسكري لتأمين حراسة المباني العامة التابعة لمستشفى البشر ومديرية اللوازم والمستودعات وبنك الدم والاسعاف والطوارئ وغيرها تعتبر وظيفة مدنية حتى ولو تقاضى المتقاعد المعين بهذه الوظيفة راتبه من الامانات التي تدفعها الجهات طالبة الحراسه الى حساب الامانات في مديرية الامن العام وذلك بالاستناد الى تعريف الموظف الوارد في نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨م وبالتالي بيان ما اذا كان يجوز للمتقاعد العسكري الجمع بين راتب التقاعد العسكري مع راتب الحراسه ان هذا الجمع مقيد بما لا يزيد على اربعين ديناراً من مجموع راتبه التقاعدي وعلاواته مع راتب الحراسه تطبيقاً للمادة ٢٢-ج-٢ من قانون التقاعد المدني .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية رقم ٩-٧-١-٨٠٢٣ تاريخ ٢٢-٦-١٩٩٤ وكتاب مدير الام العام رقم ٤-٢-٢٠٧ تاريخ ١٠-٥-١٩٩٣ وتدقيق النصوص القانونية تبين ما يلي : -

الفقرة سب من المادة ٢٢ من قانون التقاعد المدني تنص على ما يلي : -

ب- على الرغم مما ورد في اي قانون او نظام اخر لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد الذي يتقاضاه اي شخص - مدنياً كان ام عسكرياً - عن خدمته في الحكومة الأردنية وبين راتب اية وظيفة في هذه الحكومة او في مجلس او سلطة او مؤسسة رسمية او بلدية او دائرة اوقاف او اية هيئة رسمية اخرى تليها لها . وتشمل كلمة - موظف - لاغراض هذه الفقرة رئيس البلدية والمستخدم سواء كان براتب مقطوع او لغاء عائدات او بالاجرة اليومية . . . -

والبند ٢ من الفقرة ج من المادة المشار اليها ينص بالآتي : -

٢- للمتقاعد العسكري ان يتقاضى مبلغاً لا يتجاوز اربعين ديناراً من مجموع راتبه التقاعدي مع مختلف العلاوات التي يستحقها وذلك بالاضافة الى الراتب الذي يتقاضاه من اية وظيفة مدنية انتقل اليها او عين فيها على ان يصرف له راتب الاعتلال الذي يخص له كاملاً .

يستفاد من هذه النصوص ان المتقاعد العسكري الذي يعين في وظيفة مدنية واستثناء من قاعدة عدم جواز الجمع بين راتب التقاعد وراتب اية وظيفة مدنية المنصوص عليها في الفقرة ب . . . يستطيع الجمع بين راتب الوظيفة المدنية وما لا يزيد على اربعين ديناراً مع مجموع راتبه التقاعدي مع مختلف العلاوات التي يستحقها ولكنه لا يستطيع الجمع بين كامل الراتبين .

وحيث ان تعيين هؤلاء المتقاعدين العسكريين كحراس على المباني العامة المشار اليها انما لا يخرج عن كونهم موظفين مدنيين ولو كانوا يتقاضون رواتبهم من الامانات التي تدفعها الجهات طالبة الحراسة تطبيقاً لتعريف الموظف المنصوص عليه في الفقرة ب من المادة ٢٢ المشار اليها والمادة الثانية من نظام الخدمة المدنية رقم ١ لسنة ١٩٨٨ التي تعرف الموظف بأنه - الشخص المعين بقرار من المرجع المختص بذلك في وظيفة مدرجة في جدول تشكيلات الوظائف الصادر بمقتضى قانون الموازنة العامة او موازنة احدى الدوائر بما في ذلك الموظف المعين براتب شهري مقطوع او بمقد على حساب المصاريع او الامانات او التأمين الصحي ولا يشمل العامل الذي يتقاضى اجراً يومياً .

هكذا من الأشهر

نان ما ينبغي على ذلك انه لا يجوز للمتقاعد العسكري الذي يعين حارسا على المباني العامة ان يجمع بين راتب الحراسه ومايزيد على اربعين دينارا من مجموع راتبه التقاعدي مع مختلف العلاوات التي يستحقها .

وعلى هذا نقرر النصوص المطلوب تفسيرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ شوال سنة ١٤١٤ هـ الموافق ٢١-٣-١٩٩٤ م .

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
ناضي محكمة التمييز	ناضي محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
خليفة السحيبات	فايز البيضاوي	عبد الكريم معال
عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
مندوب وزارة المالية	مندوب ديوان التشريع	عيسى طمسان
صبي الحسن		

#### قرار رقم ٢ - لسنة ١٩٩٤ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابة رقم ١١-١١-٨١٧٤ تاريخ ١٤-٩-١٩٩٢ من اجل تفسير الفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون التقاعد الذي رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وبيان ما اذا كتبت اللجنة الملكية لشؤون القدس تعتبر من اجهزة الحكومة او من المؤسسات او المجالس او السلطات او الهيئات الرسمية المنصوص عليها في الفقرة ب من المادة ٢٢ المشار اليها بحيث لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد الذي او العسكري الذي يتقاضاه اي متقاعد مدني او عسكري مع الراتب الذي يتقاضاه من اللجنة المشار اليها مقابل عمله لديها .

وبعد الاطلاع على مرفقات كتاب دولة الرئيس بما فيها كتاب معالي رئيس الديوان الملكي الهاشمي رقم ٢٣-٢٩-١١٥٠ تاريخ ٧-٦-١٩٧١ وقرار امادة تشكيل اللجنة الملكية لشؤون القدس موضوع كتاب دولة الرئيس رقم ٦٧-١١-٦٥٩٤ تاريخ ٢٧-٧-١٩٩١ وكتاب دولته رقم ١٥-١-١٢٩١ تاريخ ١٨-١-١٩٨٥ وتطبيق النصوص القانونية يبين ان الفقرة ب من المادة ٢٢ من قانون التقاعد الذي المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي :-

ب - على الرغم مما ورد في اي قانون او نظام اخر لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد الذي يتقاضاه أي شخص - مدنيا كان ام عسكريا - من خدمة في الحكومة الاردنية وبين راتب اية وظيفة في هذه الحكومة او في أي مجلس او سلطة او مؤسسة رسمية او بلدية او دائرة او قنصل او اية هيئة رسمية أخرى تابعة لها ، وتشمل كلمة - موظف - لأغراض هذه الفقرة رئيس البلدية والمستخدم سواء كان براتب مقطوع أو له علاوات أو بالاجرة اليومية .

ولا يعتبر ما يتقاضاه أعضاء مجلسي الشيوخ والاعيان وافراد الجيش الشعبي الملتزمين راتب وظية بالمعنى المصود في هذه المادة -

يتضح من عبارات هذا النص ان الخدمات التي لا يجوز للمتقاعد ان يجمع بين الراتب الذي يتقاضاه عنها مع راتبه التقاعدي هي الخدمات التي تندرج تحت مفهوم - اية وظيفة في الحكومة او في أي مجلس او سلطة او مؤسسة رسمية او بلدية او دائرة او قنصل او اية هيئة رسمية أخرى تابعة لها - .

وحيث ان المستفاد من كتاب دولة الرئيس والمرفقات ان اللجنة الملكية لشؤون القدس انشئت باسم من جلالة الملك من عدد من الشخصيات ذات المكانة الاجتماعية والسياسية وعهد اليها جلالة اعداد الدراسات والوثائق التي تؤكد عروبة القدس وتدعم الموقف الاردني من قضيتها . وان هذه اللجنة لم يصدر بانشائها قانون او نظام كما انها لا تمارس اي عمل حكومي ولا تقوم بإدارة مرفق عام وتتدبر امورها المالية بعون غير محدد تنفاه من الحكومة يصرف لها من النفقات الطارئة . ، مان ما ينبغي على ذلك ان الخدمة في هذه اللجنة لا تندرج في مفهوم الخدمات المشار اليها في المادة ٢٢-ب المعنية كما ان الشخص الذي يعين فيها لا يعتبر موظفا بالمعنى المقصود في هذه المادة . . وبالتالي فلا يمتنع عليه الجمع بين راتبه التقاعدي واية مخصصات يتقاضاها عن عمله في اللجنة .

وهذا ما نقرره بالاكثرية في تفسير النص المطلوب تفسيره .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ شوال سنة ١٤١٤ هـ الموافق ٢١-٣-١٩٩٤ م .

عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
ناضي محكمة التمييز	ناضي محكمة التمييز	رئيس محكمة التمييز
خليفة السحيبات	فايز البيضاوي	عبد الكريم معال
عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
مندوب وزارة المالية	مندوب ديوان التشريع	عيسى طمسان
صبي الحسن		

#### قرار المخالفة في قرار الديوان الخاص بتفسير القوانين رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ الصادر عن مندوب وزارة المالية

اخلف رأي الاكثرية المحترمة فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذته المتعلق بجواز الجمع بين الراتب الذي يتقاضاه الدكتور فايز جابر امين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس من هذه اللجنة وبين راتبه التقاعدي وذلك لان تعريف الموظف في الفقرة ب من المادة ٢٢ جامع لمفاهيم يتناول الراتب الذي يتقاضاه المتقاعد عسكريا او منيا من اي هيئة او مجلس او من سلطة تابعة للحكومة بما في ذلك العائدات والمباومات اذ اني ارى ان اللجنة الملكية لشؤون القدس لجنة معينة من قبل جلالة الملك المعظم رأس الدولة وهي تعتبر تابعة للحكومة بالانصاف الى ان اللجنة الملكية تحصل على قسم من موازنتها من النفقات الطارئة بقرارات مجلس الوزراء الامر الذي يجعل ما يتقاضاه السيد فايز جابر تقاضيا من خزينة الدولة ولهذا ارى عدم جواز الجمع .

مندوب وزارة المالية  
صبي الحسن

هكذا من الأشهر



قرار رقم ٣ - لسنة ١٩٩٤  
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته رقم ٢٥-١١-٢١٥٠ تاريخ ١٨-٧-١٩٩٣ من اجل تفسير احكام المواد ٢١ من قانون المؤسسة العامة للاسكان والتطوير الحضري رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٢ و ٢١ و ٢٧ و ٢٨ من قانون سلطة المياه رقم ١٨ لسنة ١٩٨٨ وبيان الجهة التي تتحمل تكاليف شبكة المياه الرئيسية وخطوط شبكة الصرف الصحي العامة لمشروع اسكان زبدة مركب - سوح .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المياه والري رقم ١٥٧٩-١-٢٠٦-١٠٠٠ تاريخ ٣١-١-١٩٩٣ وكتاب وزير الاشغال العامة والاسكان رقم ٧٧-٢٤-٢٨ تاريخ ١٢-١٢-١٩٩٢ وتديق النصوص القانونية بين ما يلي :

المادة ٢١ من قانون المؤسسة العامة للاسكان رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٢ تنص بالآتي : -

( تتولى المؤسسات الحكومية والمجالس المحلية والهيئات الاخرى كل حسب اختصاصها بالاتفاق مع المؤسسة تنفيذ مشاريع المرافق العامة وايصال الخدمات العامة الضرورية لمشاريع المؤسسة واذا تعذر على اي منها القيام بانجاز اي من تلك المشاريع فللمؤسسة تنفيذها والرجوع على تلك الجهات والمجالس والهيئات بالكلفة التي تكبدتها المؤسسة ) .

المادة ٦-٦ من قانون سلطة المياه رقم ١٨ لسنة ١٩٨٨ تنص على ان السلطة تمارس دراسة مشاريع المياه والمجاري العامة او المكلفة لها وتصميمها وانشاءها وتشغيلها وصيانتها وادارتها .

المادة ٢١ من القانون المشار اليه تنص على ما يلي : ( على الرغم مما ورد في اي تشريع اخر لا تعفى اي دائرة حكومية او مؤسسة رسمية او اهلية او اي شخص معنوي او طبيعي من الرسوم او تكاليف الانشاء والتعميد والمساهمة في كلفة اي مشروع او الاتساع والاجور وبديل الانتفاع التي تتحقق او تفرض لقاء الخدمات التي تقوم بها السلطة بمقتضى احكام هذا القانون ) .

ونصت المادة ٢٧ من القانون المشار اليه على انه ( لا يجوز لاي جهة رسمية او اهلية او اي شخص اخر القيام بآية اعمال تتعلق بالمياه والمجاري مما يدخل ضمن اختصاص السلطة بمقتضى هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه الا بعد الحصول على موافقة الوزير الخليفة ) .

والمادة ٢٨ منه نصت على ان ( لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يعهد باي من مهام السلطة لاي باي من مشاريعها او بتنفيذ مرحلة من مراحلها او باي جزء منه الى اية جهة اخرى سواء كانت حكومية او بلدية او اهلية ) .

يستفاد من نص المادتين ٦-٦ و ٢٨ من قانون سلطة المياه ان سلطة المياه هي الجهة المختصة في انشاء شبكات المياه والمجاري العامة في المملكة - مالم يعهد لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المياه والري بالقيام بهذه الخدمات او بتنفيذ مرحلة من مراحلها او باي جزء منها الى جهة اخرى حكومية او بلدية او اهلية .

كما يستفاد من باثي نصوص القانونين المستعرضة انما وجود التعارض بين احكامهما حول الجهات الملزمة بتغطية تكاليف هذه الخدمات على اعتبار ان المادة ٢١ من قانون السلطة الزمت الجهة الحكومية او الرسمية او الاهلية المستفيدة من هذه الخدمات بتكلفتها . . بينما ان المادة ٢١ من قانون المؤسسة الزمت بها سلطة المياه بالذات عندما تكون هذه الخدمات ضرورية لمشاريع اسكان المؤسسة .

وحيث ان القانونين المشار اليهما صدرا بتاريخين مختلفين اذ ان قانون سلطة المياه صدر في سنة ١٩٨٨ بينما ان قانون المؤسسة العامة للاسكان صدر في سنة ١٩٩٢ مما يقتضي لازالة هذا التعارض ومعرفة القانون الواجب التطبيق منهما اتباع القواعد المتعلقة بتنازع القوانين من حيث الزمان .

وحيث ان هذه القواعد تقضي باعتبار نفس التشريع اللاحق لاغيا لنص التشريع القديم اذا اشتمل التشريع اللاحق على نص يتعارض مع نص التشريع القديم تطبيقا لحكم المادة الخامسة من القانون المدني . . فان ما يبنى على ذلك ان نص المادة ٢١ - من قانون المؤسسة العامة للاسكان هو النص الواجب التطبيق وان ما يتعارض معه في نص المادة ٢١ من قانون سلطة المياه يعتبر لاغيا مما يقتضي اعتبار سلطة المياه هي الجهة الملزمة بتكاليف شبكة المياه والصرف الصحي اللازمة لمشروع الاسكان موضوع البحث . وعلى هذا تفسر النصوص المطلوب تفسيرها .

قرار صادر بتاريخ ٢٠ شوال سنة ١٤١٤ هـ الموافق ٣١-٣-١٩٩٤ م .

عضو نائب محكمة التمييز خليفة السحيميات	عضو نائب محكمة التمييز فايز المبييضين	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز عبدالكريم معاذ
--	---	---

عضو مندوب وزارة المياه والري المهندس سنان خليفات	عضو رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء عيسى طماني
--	---

امر دفاع مدني  
رقم ١ - لسنة ١٩٩٤

صادر بمقتضى احكام قانون الدفاع المدني رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩

- عملا بالصلاحيات المخولة لي بمقتضى احكام قانون الدفاع المدني رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ ، تأمينا للسلامة العامة وبناء على تنسيب الجهات المختصة ، امر بما يلي :
- ١- يتم تخزين اسطوانات الغاز في مستودعات تقع خارج حدود المناطق البلدية او المجالس المشتركة وفي موقع خال من السكان وغير ماحول توافق عليه مديرية الدفاع المدني والامن العام .
  - ٢- ان تكون مستودعات التخزين والتحميل والشحن منظمة ومجهزة بانتظمة الاطفاء والانتذار والسلامة وحسب متطلبات الدفاع المدني .
  - ٣- ان يشرف على التخزين والتحميل والشحن اشخاص ذوو خبرة كافية بالتخزين والتحميل واعمال الاطفاء .
  - ٤- يتم توزيع الاسطوانات للمستهلكين بسيارات البكب الصغيرة والمتوسطة والمعتمدة من الدفاع المدني بحيث لا تتجاوز حمولة كل منها خمسة وثلاثين اسطوانة للصغيرة وكذلك للكبيرة معبأة ومحملة جميعها على شكل طبقة واحدة وان لا يسمح بتحميل اية اسطوانة على جانبها او بشكل مقلوب .
  - ٥- يجب ان تجهز كل سيارة بالطفاية المناسبة التي تقررها وتوافق عليها مديرية الدفاع المدني العامة .
  - ٦- يكون سائقو سيارات التوزيع من ذوي الخبرة الممتازة في السوافة وملمين بتعليمات السير وعلى معرفة بشوارع المدينة معرفة تامة وحاصلين على تصاريح من الدفاع المدني مع ضرورة عدم استخدام الزامور او الطرق على الاسطوانة لتفاديات البيع والتوزيع .
  - ٧- تخضع المستودعات ومحلات ومكاتب بيع الغاز الى الرقابة من حين لآخر من قبل الدفاع المدني والامن العام .
  - ٨- يعاقب كل من يخالف هذا الامر بموجب احكام المادة ٣٤ من قانون الدفاع المدني رقم ١٢ لسنة ١٩٥٩ .

وزير الداخلية  
سلامه حماد  
رئيس المجلس الاعلى للدفاع المدني

كل من اطلع